

أنظار المستثمرين تتجه اليوم إلى سهم أرامكو

الرياض تخطط لاستثمار عوائد الطرح في مشاريع استراتيجية

موازنة سعودية لتحفز النمو بوتيرة مستدامة

الرياض - أكد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز أمس أن الميزانية السعودية لعام 2020 جاءت لتعزز الالتزام بتنفيذ الإصلاحات والخطط والبرامج الرامية لتحقيق ما تضمنته رؤية المملكة 2030. وأضاف أنها تسعى لوضع أهداف محددة ومحاو متعددة لتحقيق مجتمع حيوي، وأكد أن مرحلة التحول الاقتصادي بدأت تؤتي ثمارها الإيجابية على صعيد الأداء الفعلي المالي والاقتصادي وأنها تتقدم بوتيرة ثابتة لتحقيق تلك الاستراتيجية.

وقال الأمير محمد إن ميزانية عام 2020 "تأتي في ظل مناخ اقتصادي عالمي تسوده التحديات والمخاطر والسياسات الحمائية، وهو ما يستوجب توفير المرونة في إدارة المالية العامة وتعزيز قدرة الاقتصاد في مواجهة هذه التحديات والمخاطر". وكانت السعودية قد أعلنت مساء الإثنين ميزانية العام المقبل، التي بلغ حجم الإنفاق فيها نحو 272 مليار دولار بانخفاض طفيف عن العام الحالي، بعد زيادات في الإنفاق امتدت ثلاث سنوات بهدف تحفيز النمو.

ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات أكثر من 222 مليار دولار، لتصل تقديرات العجز المتوقع إلى نحو 50 مليار دولار، مقارنة بتوقعات العجز في موازنة العام الحالي المقدرة بنحو 35 مليار دولار.

وقال وزير المالية محمد الجديان للصحافيين إن ميزانية 2020 متحفظة بشأن الإيرادات بسبب "التطورات الاقتصادية العالمية"، لكنه أضاف أن الحكومة ستواصل دفع تكلفة بدل غلاء المعيشة للمواطنين.

وترى مونيكا مالك كبيرة الخبراء الاقتصاديين لدى بنك أبوظبي

الرياض - أكد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز أمس أن الميزانية السعودية لعام 2020 جاءت لتعزز الالتزام بتنفيذ الإصلاحات والخطط والبرامج الرامية لتحقيق ما تضمنته رؤية المملكة 2030. وأضاف أنها تسعى لوضع أهداف محددة ومحاو متعددة لتحقيق مجتمع حيوي، وأكد أن مرحلة التحول الاقتصادي بدأت تؤتي ثمارها الإيجابية على صعيد الأداء الفعلي المالي والاقتصادي وأنها تتقدم بوتيرة ثابتة لتحقيق تلك الاستراتيجية.

وقال الأمير محمد إن ميزانية عام 2020 "تأتي في ظل مناخ اقتصادي عالمي تسوده التحديات والمخاطر والسياسات الحمائية، وهو ما يستوجب توفير المرونة في إدارة المالية العامة وتعزيز قدرة الاقتصاد في مواجهة هذه التحديات والمخاطر". وكانت السعودية قد أعلنت مساء الإثنين ميزانية العام المقبل، التي بلغ حجم الإنفاق فيها نحو 272 مليار دولار بانخفاض طفيف عن العام الحالي، بعد زيادات في الإنفاق امتدت ثلاث سنوات بهدف تحفيز النمو.

ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات أكثر من 222 مليار دولار، لتصل تقديرات العجز المتوقع إلى نحو 50 مليار دولار، مقارنة بتوقعات العجز في موازنة العام الحالي المقدرة بنحو 35 مليار دولار.

وقال وزير المالية محمد الجديان للصحافيين إن ميزانية 2020 متحفظة بشأن الإيرادات بسبب "التطورات الاقتصادية العالمية"، لكنه أضاف أن الحكومة ستواصل دفع تكلفة بدل غلاء المعيشة للمواطنين.

وترى مونيكا مالك كبيرة الخبراء الاقتصاديين لدى بنك أبوظبي



البورصة السعودية تستقبل أكبر شركة في العالم

الأولى لعملاق النفط لمستثمرين غير سعوديين. وأضافت في بيان أنه تم تخصيص 13.2 بالمائة من شريحة المؤسسات لمؤسسات حكومية سعودية. وكانت النسبة المئوية الأكبر من التخصيص من نصيب الشركات السعودية، والتي بلغت 37.5 بالمائة.

وقالت إن القيمة النهائية لتغطية شريحة المؤسسات في الاكتتاب إجمالاً بلغت نحو 106 مليارات دولار. وتضمن العلامة الفارقة إدراج أرامكو في أن جوهرة التاج في الاقتصاد السعودي ستكون اعتباراً من اليوم مطالبة بالإفصاح عن كل قراراتها في البورصة وفق أعلى معايير الشفافية، التي تسمح للمستثمرين بمراقبة أدائها والتأثير على إدارتها.

ويعني ذلك أن الاقتصاد السعودي بمجمله دخل في مرحلة لا رجعة عنها في طريق الإصلاحات، وأنها غادرت منطقة القرارات الاقتصادية الحكومية، ذات الصلاحيات المطلقة التي أصبحت تؤثر على قيمة أكبر أصولها المالية.

وقال السديري إن "وزن الشركة سيكون بحدود 9.7 بالمائة في مؤشر البورصة السعودية، و0.5 إلى 0.6 بالمائة في مؤشر مورغن ستانلي للأسواق الناشئة". وأضاف أن أسواق المنطقة لن تتأثر كثيراً بالإدراج وأن المستثمرين الكبار في أسواق المنطقة طويلي الأجل، لن يحدثوا تغييراً كبيراً في تحويل استثماراتهم من أسواق المنطقة إلى السعودية.

وأكد خبير أسواق المال محمد الشيمري أن إدراج أرامكو وبدء تداول سهم أرامكو حدث تاريخي للبورصة المحلية وأسواق المنطقة.

وقال إن الكثير من الصناديق تستهدف أن يكون السهم ضمن محفظتها الاستثمارية كمشركه قوية لديها مخزون نظفي يكفي لأكثر من 54 سنة قادمة، ولديها محفزات حالية ومستقبلية.

وقالت ساميا كابيتال أحد البنوك المشرفة على الطرح العام الأولى إنه تم تخصيص 23.1 بالمائة من شريحة المؤسسات في الطرح العام

ومن المقرر أن يضم سهم أرامكو إلى مؤشرات "فوتسي راسل" بعد 5 أيام تداول، فيما سينضم إلى مؤشر مورغن ستانلي أم. أس. سي. أي للأسواق الناشئة في 16 ديسمبر الجاري.



مazen السديري
إدراج أرامكو سيحدث
سهولة أجنبية تصل إلى
2.4 مليار دولار



محمد الشيمري
تداول سهم أرامكو
حدث تاريخي للبورصة
المطلة والأسواق

ويرى بعض الخبراء أن إدراج الشركة قد يؤثر سلباً، ولو بشكل طفيف، على بعض أسواق المنطقة نتيجة خفض الصناديق الأجنبية لوزن هذه البورصات لصالح الأسواق السعودية.

يدخل الاقتصاد السعودي اليوم مرحلة جديدة من الشفافية بانطلاق التداول في أسهم شركة أرامكو، التي تدير أكبر ثروات البلاد، حيث سيخضع سعرها لعوامل العرض والطلب، وستكون لتحركات السهم تأثيرات كبيرة على السوق المحلية وأسواق المنطقة.

الرياض - تتربق البورصة السعودية وأسواق المنطقة اليوم انطلاق التداول بسهم شركة أرامكو، لمعرفة تحركاته الأولية، التي يمكن أن تحدد الكثير من الخطط المستقبلية لأكثر شركة في العالم. ويضع انطلاق تداول السهم وخضوع سعره للعرض والطلب للمسة الأخيرة على أضخم طرح أولي على الإطلاق، والذي جمعت الرياض من خلاله 25.6 مليار دولار من الأفراد والمؤسسات. ولم يستبعد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أحمد الخليفي حدوث ضغط على السيولة نتيجة طرح أسهم أرامكو لكنه قال إن البنك المركزي مستعد للتدخل وأنه يتابع البنوك المحلية عن كثب، بعد طلب قوي على القروض لشراء الأسهم. وتشير البيانات النهائية الصادرة عن البنوك التي أشرفت على الطرح الأولي إلى أن طلبات الاكتتاب في شريحة المؤسسات فاقت الأسهم المعروضة بنحو 6.2 مرات، بينما طلب أكثر من 5 ملايين فرد الاكتتاب في شريحة الأفراد.

ويعد الطرح الأولي لأرامكو حجر الزاوية في خطط ولي العهد السعودي لتنويع مصادر الاقتصاد بدلاً من الاعتماد على النفط، ومن المقرر أن يستثمر صندوق الاستثمارات العامة السعودي الأموال في تعزيز النمو في قطاعات أخرى.

وقال وزير المالية السعودي محمد الجديان أمس إن إعادة استثمار أموال الطرح العام الأولى سيساهم في خلق المزيد من الإيرادات للحكومة.

وتوقع مازن السديري، رئيس الأبحاث في شركة الراجحي المالية أن يجذب إدراج أرامكو سيولة أجنبية تتراوح بين 1.4 إلى 2.4 مليار دولار، بالتزامن مع ضم الشركة إلى مؤشرات الأسواق الناشئة.

الكويت تسعى لتسليم القطاع الخاص قيادة التنمية

هيئة الشراكة تتجه للقيام بإصلاحات هيكلية تعطيها مرونة أكبر في تنفيذ المشاريع

الحاسبة بشأن القضايا محل الخلاف "لأن الكل يستهدف المصلحة العامة". وقال "الرقابة المسبقة واجهنا معها مشاكل.. هم (ديوان الحاسبة) يعتقدون أن موقفهم سليم ونحن أيضاً نعتقد أن موقفنا سليم".

وأوضح الصانع أن الهيئة تستهدف أيضاً من التعديلات الجديدة الحصول على موارد أكبر تمكنها من تنفيذ أعمالها دون اللجوء إلى مؤسسات أخرى منها وزارة المالية وغيرها من الجهات الحكومية.

دولار أحد أهم الأمثلة على الخلاف بين الجانبين. واعتراض الديوان على هذا المشروع بعد ترسيته في 2017 لوجود ملاحظات فنية وقانونية، في حين ترى هيئة الشراكة ضرورة المضي قدماً فيه.

وقال الصانع إن "التعديل الجديد يعطي هيئة الشراكة صلاحية أن تعتمد وترسي المشاريع ثم تأتي بعد ذلك رقابة ديوان الحاسبة".

ولدى رئيس الهيئة اعتقاد بأنه سيتم في النهاية التوصل إلى تفاهم مع ديوان

مجلس الوزراء لياخذ طريقه بعد ذلك إلى البرلمان. ويستهدف التعديل الجديد في المقام الأول إلغاء صلاحية ديوان الحاسبة في الرقابة المسبقة على مشاريع هيئة الشراكة قبل توقيعها، وهي القضية التي أثار خلافًا علنيًا بين هيئة الشراكة والديوان.

ويعد الخلاف بين الجهتين الحكومييتين حول مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة في منطقة كبد الكويتية وبالغلة تكلفته نحو مليار

لهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن الهيئة تسعى لتعديل القانون، الذي يعمل وفقاً له من أجل الحصول على المزيد من "المرونة والصلاحيات".

وتم إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في 2014 وبدأ العمل به في العام الموالي، لكن هيئة الشراكة تواجه حتى الآن عقبات عدة تعطل المضي قدماً في تنفيذ المشاريع التي تخطط لها.

ويقوم نظام الشراكة على تأسيس شركات مساهمة عامة تضطلع بتنفيذ المشاريع بينما يديرها الشريك الاستراتيجي مع بيع السلع والخدمات المنتجة إلى الدولة.

تسارع محاض الكويت بحثاً عن نموذج جديد للتنمية الاقتصادية حيث تبحث الحكومة عن تعديل التشريعات المتعلقة بدور القطاع الخاص لتكون أكثر مرونة واستدامة من أجل مواجهة الأزمات المزمنة التي تفاقمت في عهد النفط الرخيص.

الكويت - وسعت الحكومة الكويتية رهانها على الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص كأحد أبرز الخيارات في إطار بحثها عن إغاثة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وأكدت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية ووزيرة المالية بالوكالة مريم العقيل أمس أهمية القطاع الخاص كشريك للدولة في تنفيذ خطة التنمية.

وقالت العقيل، خلال كلمتها نيابة عن رئيس الوزراء في مؤتمر "حملة كويت جديدة 2035" إن "مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية منصوص عليها بال دستور".

وأشارت العقيل إلى أن الهدف هو اعتماد ثقافة جديدة لمفهوم التنمية المستدامة ودعم الشراكة التنموية لتلائم طموح المجتمع وتطلعاته لدولة تنعم بالكفاءات والموارد والخبرات التي تؤهلها لتأخذ مكانة متميزة في خارطة العالم. وتعكف الحكومة على تنفيذ مشاريع خطة التنمية عبر إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية وتعزيز معايير الشفافية لتطوير الاقتصاد والحد من اعتماد الدولة على صادرات النفط وتنويع مصادر الدخل.

ولكن البلد الخليجي، الذي يعتبر بالذولار، يواجه تحديات متنوعة في طريق تحقيق خطط الشراكة فعليا. وكشف مطلق الصانع المدير العام

وتنص المادة 20 من الدستور الكويتي على أن الاقتصاد أساس بالمعادلة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمواطنين.

وتأتي الخطوة بينما تشكو الهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أن بعض المشاريع تتأخر بسبب سلسلة



مطلق الصانع
نقوم بتعديل قانون
الشراكة بين القطاعين
العام والخاص



قواعد جديدة للتنمية الاقتصادية